

د محمد سعد الدين ابراهيم رئيس جمعية مستثمري الغار ورئيس غرفة البتروول والتعدين:

في البداية قال د محمد سعد الدين ابراهيم رئيس جمعية مستثمري الغار ورئيس غرفة البتروول والتعدين .. قراري من دماغي ولو انا في اي جهة تنفيذية لايد ان اكون متوافق لمن فوقي مشيرا الى ان لدينا فلسفة و ثقافة تعتمد على محاسبة الموظف على تصبيرة وليس على انجازة وعملة والفلسفة الاولى تجعل الموظف لا يعمل حتى لا يخطئ وبالتالي المستثمرين عملهم متوقف ولذلك يجب ربط الراتب بالانتاج واصدار تشريعات لا تعوق العمل وفترة التشريعات و يتم تفعيلها بحيث تكون واضحة وتطبق على الكبير والصغير.

البلد طول عمرها بها ثروات ,, ولكنها كانت في حاجة الى تغيير في اسلوب الادارة

سولار كما ان الوقود يتم تهريبه و الدعم التقدي يلقي كل هذه السلبيات و في المرحلة الصناعية امنع الدعم التقدي من الغني و هذا يؤدي الى توهير ٥٠٪ من الدعم وانا ضد دعم اي سلعة . ولكن يمكن تقنين الدعم لقطاعات معينة ترى الدولة انها تحتاج الي الدعم فمثلا مصانع الاسمنت لا تقيد الدولة كثيرا خاصة في حالة عدم التصدير . فلماذا يتم دعمها حتى لا تعطى المهريين فرصة الاستفادة من الدعم على حساب المواطن البسيط اذا ان الدعم يدعم التهريب يشجعه مطالبا بقرار واضح وصريح و تحديد الفئات التي تستحق الدعم فقير المنطقي ان ادعم اسرة تستخدم ٣٠٠٠ جنيه بنزين شهريا مع ان سعرة الفعلي ١٥٠٠٠ اما الاسرة الفقيرة فتستخدم مواصلات في الشهر ب ١٥٠ جنيه فهي تحتاج للدعم .

كيف يمكن زيادة الايرادات ؟

لايد من تغيير النظام المحاسبي للضرائب و من المعلوم ان اي مصروف لاحد هو ايراد لآخر و اذا تم تفعيل نظام الفاتورة من خلال اجبار الجميع على الحصول على ايصال عند دفع اي تقود و بذلك اثبات لايرادات الاخرين الذين من المفترض ان يدفعوا عنها ضريبه و هذا هو الاقتصاد الخفي مثل الدروس الخصوصية و الاطباء و المواصلات و غيرها و يجب اعتبار الرقم القومي بطاقة ضريبية لكل شخص و من المعلوم ان مجمل ايرادات الدولة من الضرائب هو ٥٠٠ مليار و نردما نطبق هذا الاقتراح سوف نصل الى ١٦٠٠ مليار.

علاقة العامل بصاحب العمل لها تاثير بالتنمية ؟

نحن لدينا فلسفة و ثقافة تعتمد على محاسبة الموظف على تصبيرة و ليس على انجازة و علمه و الفلسفة الاولى تجعل الموظف لا يعمل حتى لا يخطئ و بالتالي المستثمرين عملهم متوقف و لذلك لايد من ربط الراتب بالانتاج الجانب الاخر لايد من اصدار تشريعات لا تعوق العمل وفترة التشريعات و يتم تفعيلها على بحيث تكون واضحة و تطبق على الكبير و الصغير على الجانب الاخر لايد من ايقاف استيراد اي شئ ينتج في مصر و فرض نسبة التصدير و بالتالي يمكن التغلب على الخلل في ميزان المدفوعات و لا توجد مشكلة بدون حل و قد حصلت على الدكتوراة في ادارة الازمات و كل ما سبق لن يكلف الدولة مليم واحد و لكن مجرد تغيير في اسلوب الادارة بحيث تدار الدولة بعقلية المستثمر و ليس باسلوب الموظف ولايد من تغيير نظام التقويم و النظر للانتاج و ليس لورقة المؤهل التي قد يكون حصل عليها بالغش و التعليم يجب ان يكون مجاني للمرحلة الازامية فقط .

لدينا فلسفة و ثقافة تعتمد على محاسبة الموظف على تقصيرة وليس فلي انجازة



عجز الموازنة و الاختلاف في ميزان المدفوعات و كذلك علاقة العاملين بالمستثمرين مثلث المشاكل و الازمات

و اوضح ان عجز الموازنة يمكن علاجة ببساطة من خلال خفض الدعم و رفع الايرادات و هذا الدعم حوالي ٢٠٠ مليار تدفعها الحكوم لانها موجهة الدعم للسلعة و هذا خطأ كبير لانه يجب ان يذهب الدعم للمستهدف و هم الاشخاص وليس السلعة حتى لا تعطى للمهريين فرصة الاستفادة من الدعم على ساب المواطن البسيط (ذ ان الدعم . يدعم التهريب و يشجعه مطالبا بقرار واضح و صريح و تحديد الفئات التي تستحق الدعم . فقير المنطقي ان ادعم اسرة تستهلك ٢٠٠٠ جنيه بنزين شهريا مع ان سعرة الفعلي ١٥٠٠٠ جنيه . اما الاسرة الفقيرة فتستخدم مواصلات في الشهر ب ١٥٠ جنيه في الشهر و هي تحثك للدعم و المفروض ان كل مواطن من الفقير الى الغني يحصل على فرق دعم شهري ٥٠٠ جنيه .

و طالب د . محمد سعد الدين بتغيير النظام المحاسبي للضرائب و من المعلوم ان اي مصروف لاحد هو ايراد لآخر و اذا تم تفعيل نظام الفاتورة من اجبر الجميع على الحصول على ايصال عند دفع اي تقود و بذلك اثبات لايرادات الاخرين الذين من المفروض ان يدفعوا عنها ضريبة و هذا هو الاقتصاد الخفي مثل الدروس الخصوصية و الاطباء و المواصلات و غيرها و يجب اعتبار الرقم القومي هو البطاقة الضريبية لكل شخص و من المعلوم ان مجمل ايرادات الدولة من الضرائب ٥٠٠ مليار و عندما نطبق هذا الاقتراح سوف نصل الى ١٦٠٠ مليار جنيه و هذا الفائض ننفقه على الخدمات من طرق و صحة و تعليم .

بعد الانتخابات البرلمانية ما اهم التشريعات الاقتصادية التي يجب اصدارها في المستقبل ؟

كنا في انتظار استحقاق الطريق الثالث و تكوين البرلمان و ان يكونوا نواب قادرين على اصدار تشريعات قادرة على حل المشاكل التي كانت متوقفة على اساس حل الازمات التي نعاني منها

و ما اهم هذه المشاكل و الازمات ؟

اهمها عجز الموازنة و الاختلاف في ميزان المدفوعات و كذلك علاقة العاملين بالمستثمرين و بالنسبة لعجز الموازنة يمكن علاجة ببساطة من خلال خفض الدعم و رفع الايرادات و هذا الدعم حوالي ٢٠٠ مليار تدفعها الحكومة لانها موجهة الدعم للسلعة و هذا أكبر خطأ لانه يجب ان يذهب الدعم للمستهدف و هم الاشخاص وليس للسلعة ذلك عن طريق توزيع الدعم على افراد المجتمع بالكامل غني و فقير على الرقم القومي و بعض الاجانب و السفارات و الاماكن السياحية و الشركات و المزارع و المصانع التي تستهلك